

# العلاقات التركية المصرية إلى أين؟

أحمد أويسال

رئيس مركز أورسام



في الحرب العالمية الأولى، قاتل الشعب المصري إلى جانب العثمانيين ضد المحتلين، وقاوم الاستعمار في عملية القناة وأرسل مساعدات مالية لحرب استقلالنا. تُظهر هذه المرحلة التاريخية القصيرة أنه كان هناك تفاعل بالمعنى الثقافي والتاريخي طويل الأمد بين مصر وتركيا

“

يعود تاريخ العلاقات بين تركيا ومصر إلى العصور القديمة جدا. كما هو معروف، أن الأتراك بعد استقرارهم في العراق وسوريا استقروا في مصر وأسسوا الدولة الإخشيدية قبل أن يستقروا في الأناضول. كانت العلاقات بين الجانبين على أعلى مستوى في عهدي المماليك والعثمانيين. وبعد انتهاء احتلال نابليون لمصر التي كانت

والتحولات التي أدخلها على سياسة مصر الخارجية والداخلية بعد ذلك، أدى إلى تأثير سلبي في العلاقات التركية المصرية. وفي هذه الفترة، بدأ عبد الناصر الذي عارض الاستعمار الغربي، بخطاب توحيد العرب وأدرج مشكلة فلسطين في هذا الخطاب. أما تركيا التي لم تكن تهتم بما فيه الكفاية بمشاكل الشرق الأوسط خلال معظم فترة الحرب الباردة، وكانت تعتمد بشدة على التسلسل الهرمي الغربي، لم تستطع التعامل مع مشاكل الشعوب العربية وقتها من خلال اتباعها موقف أكثر توجهها تجاه الغرب، مثل النهج الذي تتبعه مصر اليوم. وعلى الرغم من أن تأميم قناة السويس في عام 1956 أوصل مكانة عبد الناصر إلى القمة، إلا أن الهزيمة الثقيلة التي تعرض لها أمام إسرائيل في عام 1967، وجهت ضربة قوية لمكانة عبد الناصر والتيار القومي في مصر. أما خليفته أنور السادات فقد تخلى عن قيادة العالم العربي من خلال توقيع اتفاقية مع إسرائيل في عام 1978، وبذلك التحقت مصر بالمعسكر الأمريكي، وهذا كان له تغييرات جذرية في السياسة الداخلية والخارجية للبلاد ما زالت انعكاساتها حتى اليوم.

ونتيجة لهذا التغيير الجذري، تعرض السادات لعملية اغتيال، وعقب اغتياله استلم السلطة حسني مبارك الذي استمر على نفس الخط. ويمكن القول إن العلاقات المصرية التركية كانت متوازية نوعا ما في هذه الفترة، رغم أنها لم تكن عميقة للغاية. فعلى سبيل المثال، البلدان عارضا احتلال أفغانستان في الثمانينات. وفي الوقت

الاستعمار في عملية القناة وأرسل مساعدات مالية لحرب استقلالنا. تُظهر هذه المرحلة التاريخية القصيرة أنه كان هناك تفاعل بالمعنى الثقافي والتاريخي طويل الأمد بين مصر وتركيا، وكان هناك صعود وهبوط في مستوى العلاقات خلال هذه الفترة.

## العلاقات الثنائية في العصر الحديث

وصول جمال عبد الناصر إلى السلطة عبر حركة عسكرية في العام 1952

تحت الحكم العثماني، أجرى محمد علي باشا إصلاحات عسكرية وسياسية مهمة في مصر. محمد علي الذي كان يدير مصر توترت علاقاته في إحدى الفترات مع الإدارة المركزية العثمانية، إلا أن هذه العلاقات تحسنت بنسبة معينة بعد ذلك. بريطانيا العظمى بعد أن غزت مصر (1882)، تخيرت سياستها تجاه تفكيك الإمبراطورية العثمانية. أما في الحرب العالمية الأولى، فقد قاتل الشعب المصري إلى جانب العثمانيين ضد المحتلين، وقاوم



الذي دعمت فيه مصر صدام حسين خلال الحرب الإيرانية العراقية، حاولت تركيا البقاء على الحياد. وفي أوائل التسعينات قام مبارك بدور فعال في إخراج العراق من الكويت كما قامت تركيا بنفس الدور. بالإضافة إلى ذلك، قام بدور الوساطة خلال الأزمة التي شهدتها تركيا مع سوريا بسبب وجود تنظيم PKK في سوريا، وأقنع نظام حافظ الأسد بإخراج عبد الله أوجلان من البلاد. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم يرحب أي من البلدين بالغزو الأمريكي للعراق. بعد ذلك، تعاملت مصر بشكل إيجابي مع انفتاح تركيا على العالم العربي الذي كثفه حزب العدالة والتنمية، وتطورت العلاقات الثنائية بشكل جدي.

## الاختلافات التي ظهرت مع مرحلة الربيع العربي

عندما نزل الشعب المصري مثله مثل الشعوب الأخرى في المنطقة إلى الشوارع مع موجة الربيع العربي، أبدت تركيا رحيل مبارك وقدمت الدعم المادي والمعنوي للعملية الديمقراطية. إلا أن الجيش هو الذي تولى زمام الإدارة في مصر، وليس المدنيين الذين دعموا الثورة الديمقراطية. وهذا الوضع أخرج عملية التحول الديمقراطي عن مسارها تدريجياً. قام الجيش عن عمد بتحريض القوى الديمقراطية ضد بعضها البعض، وفي النهاية قمع جماعة الإخوان المسلمين عن طريق انقلاب عسكري. واجه محمد مرسي أول رئيس منتخب ديمقراطياً، واقع

الانقلاب العسكري في وقت قصير، وكانت هذه نهاية تجربة قصيرة إلى حد ما لمصر في الديمقراطية. بعد ذلك، حكم نظام الانقلاب على مرسي بالإعدام مع آلاف المعارضين، وتسبب في وفاته في السجن في ظروف قاسية. تركيا لها مواقف حساسة بشأن الانقلابات، لأنها عانت كثيراً من الانقلابات العسكرية بشكل عام ولهذا السبب تعرضت المراحل الديمقراطية فيها إلى أضرار كبيرة جداً. ولهذا السبب، أظهر حزب العدالة والتنمية ردود فعل قوية لمحاولات الانقلاب وضد أغراض الوصاية. وانتقد الحزب بشدة تحركات الشارع المؤيدة للانقلاب في مصر، ومرحلة ما بعد الانقلاب. وهذا النهج المذكور تجاه الانقلاب المصري أدى إلى صراع سياسي كبير بين البلدين، وحدث انقطاع في العلاقات، وتسبب في توتر بين أنقرة والقاهرة بشأن العديد من القضايا الإقليمية مثل سوريا وليبيا وأزمة الخليج. لأن بعد الانقلاب المصري، جرت محاولات لتكرار محاولات انقلاب مماثلة في ليبيا وتونس وقطر وبعض الدول الأخرى، وهذا الوضع أدى إلى تفكك العلاقات بين تركيا وقوى الوضع الراهن، بما في ذلك مصر.

لكن خلال السنوات الثمان الماضية تطورت التوازنات العالمية والإقليمية في اتجاهات مختلفة. انتهاء الحصار المفروض على قطر وصد انقلاب خليفة حفتر في ليبيا وظهور سيناريوهات مختلفة في اليمن، أثر على العلاقات بين تركيا والمعسكر المذكور. أما في السياسة الداخلية لمصر، فقد عزز عبد الفتاح السيسي موقعه في النظام، لأن إدارته كانت تعتمد على إدارة

الجيش وليست إدارة شخصية. ونظراً لأن العديد من القضايا لاسيما قضايا شرق المتوسط وليبيا للترابطين، جعلت مصر وتركيا ضد بعضهما البعض، فقد أصبح من الأهمية البالغة إقامة حوار بين البلدين وبدلاً من الصراع.

مرحلة تحسن العلاقات المصرية التركية: العوامل والمشكلات المحتملة توسعت المحادثات الاستخباراتية بين تركيا ومصر تدريجياً ووصلت إلى المجال الدبلوماسي. وفي هذا السياق، أعلن وزير الخارجية مولود تشاوشو أوغلو أن وفداً دبلوماسياً من تركيا سيتوجه إلى مصر مطلع شهر مايو/ أيار 2021. وفي وقت لاحق قال إنه ستكون هناك محادثات على مستوى وزراء الخارجية. هذه التطورات سيكون لها انعكاسات مهمة على كلا البلدين والمنطقة. لأن العلاقات الدبلوماسية كانت على مستوى منخفض منذ فترة طويلة. ومن ناحية أخرى، استمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين دون أن تتأثر كثيراً بالجو السياسي السلبي في السنوات الأخيرة.

إن أهم قضية تشجع على التعاون بين البلدين هي قضية شرق المتوسط. كما أن فهم تركيا لتقاسم المناطق الاقتصادية الخالصة في البحر وفقاً لمناطق اليابسة الرئيسية يتماشى أيضاً مع مصالح مصر وليبيا التي تعتبر مناطق يابسة في الجنوب. ورغم أن توقيع تركيا اتفاقاً مع الحكومة الليبية الشرعية، لم يكن تطوراً مرغوباً من مصر التي تدعم سياسياً الانقلابي حفتر، إلا أن هذا التطور لم يتعارض مع منطقها الاقتصادي. في الحقيقة، استقرار ليبيا وتميها يصبان في مصلحة

البلدين. لأن القضاء على خطر الانقلاب ساهم في إطلاق عملية مصالحة سياسية جديدة. خاصة أن الاقتصاد المصري تأثر سلبا بشكل كبير لعدم تمكن ليبيا من إنتاج النفط لفترة طويلة خلال الحرب الأهلية. حيث كان هناك العديد من المواطنين المصريين يعملون في ليبيا سابقا، كما أن صادرات مصر إلى ليبيا أيضا تأثرت بشكل سلبي. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وحتى فرنسا كانت تهدف إلى إشراك مصر في الصراعات الليبية إلى جانب الانقلابيين، إلا أن مصر لم تنجر إلى هذه المبادرة التي كانت تحمل أخطارا كبيرة عليها. لأنه خلال هجوم حفتر على طرابلس قبل عامين، بما يتماشى مع توجهات الإمارات وإسرائيل وفرنسا، لم تتشاور هذه الدول مع مصر في هذا الصدد.

كما أن الأنشطة التي تقوم بها الإمارات نيابة عن إسرائيل والغرب في المناطق المحيطة لمصر أزعجت القاهرة. خاصة أن أنشطة الإمارات في اليمن والصومال والسودان وليبيا تثير الشكوك. تحاول الإمارات السيطرة على الموانئ وخطوط التجارة في تلك البلدان، لذلك فإن مصر التي تقع على مفترق طرق هام للتجارة العالمية من خلال قناة السويس، تتابع هذه التطورات بقلق شديد. وعلى الرغم من هذه المشاكل، إلا أن نظام القاهرة يحافظ على علاقات قوية مع حليفته الحاليتين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، خاصة لأسباب اقتصادية.

مصر أيضا تعتبر بلدا بالغ الأهمية بشأن الأزمة السورية المستمرة. هذه الأزمة مهمة لمصر من حيث الاقتصاد

والأمن وشرق المتوسط. يحاول معسكر الوضع الراهن دفع مصر إلى مواجهة ضد تركيا في سوريا مثلما حدث في ليبيا. مصر التي لا توافق على هذا الموقف وتأوي ربع مليون لاجئ سوري على أراضيها، تخشى أن يزداد وضع اقتصادها سوءا بسبب الأزمات المتعلقة بسوريا. كما أن للبلدين مصالح مشتركة في تنمية السودان واستقراره. لكن، هناك مشكلة أكبر تتعلق بأجندة مصر ومستقبلها. هذه المشكلة هي سد النهضة الذي بنته إثيوبيا على نهر النيل وبدأت تملأه. لأن أي انخفاض في حصة المياه لمصر التي تعتمد بشكل كبير على مياه النيل من حيث الزراعة والاستهلاك، سيكون له عواقب وخيمة في العديد من المجالات مثل الاقتصاد والصحة. ولهذا السبب، فإن الاستثمارات التي تقوم بها بعض دول الخليج الحليفة مع مصر، في سد إثيوبيا، تسبب أيضا إزعاجا لمصر. إن أكبر نتيجة للضعف المصري في السنوات العشر الأخيرة هي استكمال إثيوبيا للسد، وهو ما يصعب على مصر منعه بعد ذلك.

من القضايا الرئيسية التي تسببت في توتر العلاقة بين تركيا ومصر، هي مجيء ممثلي جماعة الإخوان المسلمين إلى تركيا وقيامهم ببعض الأعمال بما في ذلك الأنشطة السياسية. ورغم أن مصر تقول إن تركيا تقف بجانب أعضاء جماعة الإخوان، إلا أنه يمكن القول إن الوضع الحقيقي مختلف. تركيا مثلها مثل الدول الديمقراطية الأخرى، منحت الفرصة لطالبي اللجوء الذي يتعرضون لضغوط سياسية في بلادهم، واتهام تركيا في هذا الصدد ليس نهجا صحيحا ومنصفا، خاصة في الوقت

الذي تقوم فيه جميع الدول الغربية بنفس الأمر. كما أن مصر لم تمنع على أراضيها أنشطة منظمة غولن. توافق البلدين يمكن أن يحقق الفائدة لاسيما إلى جماعة الإخوان المسلمين، وإعادة العلاقات إلى طبيعتها بين البلدين سيساهم في تحسن علاقات عناصر الإخوان مع الدولة المصرية.

تواجه مصر التي تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية في الداخل، ضغوطا أيضا من إدارة جو بايدن. أما في الخارج، فيعد سد النهضة الذي بنته إثيوبيا وما أسفر عنه من مشاكل فيما يتعلق بنهر النيل هي القضية الأكثر مصيرية بالنسبة للبلاد. لذلك، يمكن تقييم قرار توجه نظام القاهرة إلى مجال المصالح المشتركة مع تركيا، على أنه خيار مناسب وعقلاني. ووفق هذا الإطار، فإن وضع تقاسم المنطقة البحرية في شرق المتوسط الذي اقترحه تركيا على مصر منذ فترة طويلة، يعتبر السيناريو الأنسب لمصالح مصر. أما فيما يتعلق بالقضية الأخرى وهي الشأن الليبي، فإن استقرار ليبيا وتميئتها يفيد مصر أيضا، وإن كان لها وجهة نظر سياسية مختلفة عن تركيا. وفي نفس السياق، يرى البلدان أن استقرار وسلامة سوريا واليمن سيصب في مصلحتهما، على عكس بعض دول الخليج. وبالنتيجة، إذا تم حل الخلافات حول القضايا الأخرى من خلال الحوار، فمن المرجح أن العلاقات القوية بين القاهرة وأنقرة ستخدم المصالح المشتركة المذكورة وستساهم بقوة في الاستقرار الإقليمي. ■